الأمم المتحدة

A/68/PV.37

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٣٧**

الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة ميكوليشكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البندان ٦٣ و ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/68/222)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/68/220)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وهذا الحدث حسن التوقيت إذ يتزامن مع احتفالنا هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الاتحاد الأفريقي والذكرى السنوية العاشرة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام لعرض التقريرين قيد النظر اليوم.

وعلى نحو ما ذكرت الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف خلال كلمتها بمناسبة احتفال الاتحاد الأفريقي باليوبيل الذهبي في آيار/مايو في أديس أبابا، إن البرازيل تعتبر القارة الأفريقية شقيقة وجارة قريبة. ويشكل سكاننا المنحدرون من أصل أفريقي إحدى أقوى دعائم ثقافتنا وهويتنا الوطنية. ويعكس دعم البرازيل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ذلك الوعي بعلاقتنا التي لا تنفصم عراها مع أفريقيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

1353101 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ويؤكد التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام بشأن الشراكة الجديدة (A/68/222) أن أفريقيا تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة. وخلال العام السابق، استمر تحقق تطورات مشجعة في مجالات تطوير البنية التحتية، والزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، ساعد توطيد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تعزيز آليات لتحديد ووضع حلول أفريقية للتحديات الأفريقية. وفي ذلك الصدد، نود أن نثني على وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية لما بذلوه من جهود دؤوبة.

بيد أنه يتعين علينا أن نسلِّم بأنه بالرغم من القدرة على التحمل التي أبدتها الاقتصادات الأفريقية، لا تزال العديد من التحديات قائمة على الطريق صوب تحقيق التنمية المستدامة. وفي كثير من الأحيان، يعرقل شح الموارد المزمن للاستثمارات العامة التنفيذ الكامل للخطط الإنمائية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتواجه البلدان الأفريقية، في مجال التجارة الدولية، العديد من الحواجز الهيكلية التي تعوق دون وصولها إلى الأسواق العالمية. والافتقار إلى تمويل التجارة وفرض الحواجز الجمركية وغير الجمركية في أسواق البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك الإعانات المشوهة للتجارة، لا تزال يمنع أفريقيا من الوفاء بإمكاناتها التصديرية الكاملة، خاصة في مجال الزراعة. وفي ذلك الصدد، وبينما نقترب من موعد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر، يجب علينا أن نسعى جاهدين لضمان نتيجة تتسق مع الدور المركزي للزراعة في البلدان النامية.

ويشكل الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية باعث قلق آخر حينما يتعلق الأمر بمبادرات التنمية في أفريقيا. وندعو جميع البلدان المانحة والشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزاماتهم بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتكثيف الدعم لأنشطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية الحفاظ على الزخم الذي تم تحقيقه، مع الأخذ في الاعتبار أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تحيد عن المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إن التزام البرازيل بالتنمية المستدامة في أفريقيا دائم لا يتزعزع. وقد تركزت جهودنا في هذا الصدد على التعاون في مجالات الصحة والزراعة والأمن الغذائي، وكانت دائما تُبذلُ وفقا لمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل عدم فرض الشروط وتقديم المساعدة القائمة على الطلب. كما تضمنت جهودنا الاستثمارات الإنتاجية في عدد من القطاعات.

وفيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، لا تزال الشركة البرازيلية للبحوث الزراعية، (إيمبرابا) وهي شركة تابعة للدولة – تقدم التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى بلدان أفريقية مختلفة. وتشمل الأمثلة على المشاريع الجارية إنشاء المصارف الأهلية للبذور في جنوب أفريقيا، وموزمبيق وناميبيا؛ والتنمية الزراعية الأسرية في ملاوي؛ وتطوير التعاونيات في بنن؛ والإجراءات المعملية للتكنولوجيا الحيوية في غانا. كما تدعم إيمبرابا إنتاج الفاكهة المدارية، والكاكاو والقطن والأرز والبستنة في بلدان مثل السنغال، وتنزانيا، وكابو فيردي وغينيا بيساو وجمهورية الكونغو، بهدف تحسين فرص الحصول على الغذاء وزيادة الأمن الغذائي والقدرة على التحمل.

كما تنقل الحكومة البرازيلية، من خلال وزارة التنمية الريفية، القدرات إلى بلدان مثل زيمبابوي، وكينيا وغانا لمساعدتها على تطوير نماذج محلية لأحد برامجنا الوطنية، التي توفر التمويل لاستثمارات الزراعة الأسرية في الآلات والمعدات، والري وإنتاج الألبان، من بين مجالات أخرى.

وفي مجال الصحة، ولكي تحقق أفريقيا التنمية المستدامة، لا بد من إحراز تقدم في مكافحة الأوبئة القارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وبغية تحقيق تلك الغاية، نواصل العمل مع عدد من الحكومات الأفريقية من أجل تيسير الحصول على العقاقير والعلاج في جميع أنحاء القارة. وافتتحت المؤسسة الصحية في الحكومة البرازيلية في عام ٢٠١٢، في شراكة مع حكومة موزامبيق، مصنعا للأدوية في مابوتو الذي ما فتئ ينتج ٢١ نوعا من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن المتوقَّع أن يكون الإنتاج في غضون سنتين كافيا لتلبية احتياجات أفريقيا جنوب الصحراء كلها. وفي هذا الصدد، من الأساسي أن تبقى البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى المتضررة قادرة على الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق المُلكية الفكرية المتصلة بالتجارة، عملا بإعلان الدوحة المعني بهذا الشأن وبالصحة العامة.

لقد شاركت البرازيل بفعالية أيضا في أنشطة الأمم المتحدة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الهادفة إلى علاج داء الملاريا والوقاية منه، بما يشمل شراكة دحر الملاريا. وقد جدّدَنا التزامنا بالتعاون مع البلدان الأفريقية على أساس تجربتها الوطنية في الحدّ من الملاريا والقضاء عليها. وعلى المستوى الثنائي، مضينا في إعداد برامج مشتركة للتدريب وبناء القدرات مع عدد من البلدان الأفريقية للوقاية من الملاريا ومكافحتها، ولتعزيز الأنظمة الصحية الوطنية بشكل عام.

وقد جرى التركيز على هذه المبادرات جميعا عبْر الالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية في مؤتمر القمة المشترك الثالث بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، الذي عُقِد في مالابو في شباط/فبراير. وفي تلك المناسبة أكدت بلدان المنطقتين مجددا الحاجة المُلحّة إلى صياغة سياسات تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، بما يشمل الحصول على الغذاء. كما التزمت بوضع خطة عمل منتِجة تركِّز على النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وإيلاء الأولوية للإنتاج من جانب المزارعين المحليين الصغار والمتوسطين، مع احترام أساليبهم التقليدية. وبالإضافة إلى الزراعة، اتفقنا أيضا على ٢٧ مشروعا مختلفا لتنفيذها بين منطقتينا في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل التعليم والثقافة، الهياكل الأساسية، السلام والأمن، بناء المؤسسات، الحوكمة والإدارة العامة والتجارة.

ونودّ أن نُبرز أيضا أهمية الاجتماع الذي عُقِد في آذار/مارس في ديربان، في جنوب أفريقيا، بين القادة الأفريقيين وقادة البرازيل، روسيا، الهند والصين. فقد ركّز الاجتماع على إمكانية التعاون بشأن مشاريع الهياكل الأساسية، فضلا عن المزيد من المبادرات في مجالات الصحة، الزراعة والإنتاج الغذائي، وتبادل الخبرات الوطنية في تصميم وتنفيذ سياسات عامة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي.

إنّ جميع هذه المبادرات منسجمة انسجاما كاملا مع أولويات التنمية الأفريقية، وموجَّهة نحو إعطاء قوة متجددة للعلاقات بين أفريقيا والبرازيل وأمريكا الجنوبية، فيما نسعى جاهدين لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية والمضيّ قدُما نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد بويبي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على منح وفد بلدي هذه الفرصة للمساهمة في هذا الموضوع قيد المناقشة اليوم.

وتودّ زامبيا أن تؤيد البيانَين اللذين أدلى بهما صباح اليوم ممثِّلا إثيوبيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وفيجي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.36).

إنّ معظم مسائل التنمية المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد صيغت بشكل جيد جدا، وبخاصة من جانب إثيوبيا، ويودّ وفدنا أن يضيِّق نطاق المناقشة بحيث تقتصر على مسألة رئيسية واحدة تؤثِّر على تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية، وهي بند جدول الأعمال المتعلق بعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

وتبقى الملاريا شاغلا رئيسيا للصحة العامة في زامبيا، وبخاصة بين الأطفال دون سنّ الخامسة والنساء الحوامل، حيث يبلَّغ عن أكثر من ٤ ملايين حالة في كل سنة. ويودّ وفد بلدي توجيه تحية خاصة إلى الأمين العام، فضلا عن المجتمع العالمي، على الدعم غير المسبوق الذي حظيت به مكافحة الملاريا في العقد الماضي، وهو مساهمة سلَّط عليها الضوء المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في تقريره الأخير (A/67/825). وشأن الأجزاء الأخرى من أفريقيا، حيث تستوطن الملاريا بشكل خطير، بقيت زامبيا مستفيدة من هذا الدعم غير المسبوق.

وإنني أودّ أن أردد الشواغل الواردة في تقرير منظمة الصحة العالمية حول القصور في التمويل العالمي لمكافحة الملاريا، وبخاصة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. إننا نعلم أنّ تمويل الصندوق العالمي، المطَّرد والمتزايد والقابل للتنبُّؤ، من شأنه أن يضمن بدرجة كبيرة توافر سلع مكافحة الملاريا، فضلا عن توطيد الإنجازات التي حقَّقتها البلدان الأفريقية، وبخاصة تلك التي تستوطنها الملاريا، ومنع انعكاس مسارها. وشأن بقية أفريقيا، يواجه بلدي قيودا صارمة على الموارد، تتحدى قدرتنا على المساهمة من خزينتنا المحلية. لذا، قطعت مساهمة المجتمع العالمي بشكل عام شوطا طويلا في تعزيز الإنجازات التي حقَّقناها في مكافحة الملاريا. وهذا ما يجعل الدعم المستمر ضروريا جدا لإحراز تقدم مفيد ومطرد.

وتبقى البلدان الأفريقية وحكوماتها ملتزمة بجهود مكافحة الملاريا، وزامبيا، شأن بلدان عديدة تستوطنها الملاريا، حقَّقت انخفاضا ملحوظا في الإصابات بها، وبدأت تعمل على برنامج طموح للقضاء عليها كليا، باستخدام الرقابة المعززة، والتوافر المضمون للسلع، وبخاصة أنشطة الوقاية والعلاج المتكاملة في المجتمعات المحلية.

ويسرّني الإبلاغ عن أنّه مع أواخر عام ٢٠١٢، كان لدى ٧٢ في المائة من الأسَر المعيشية في بلدي ناموسية واحدة على الأقل لكل أسرة، وأنّ جميع مناطقنا قد شملتها جهود الرش الموضعي للأماكن المغلقة. إنّ ٧٤ في المائة من الأسر المعيشية لديها ناموسية على الأقلّ أو تمّ رشّ منازلها ضد الملاريا. والحقيقة المتَّسمة بأهمية خاصة هي أنّ أكثر من ٧٢ في المائة من النساء الحوامل يتلقَّين علاجا وقائيا مضادا للملاريا.

لقد أثمرت هذه الجهود عن انخفاض في إصابات الملاريا ووفياتها بنسبة ٦٦ في المائة، ممّا يسهم في تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي النهاية، كما هي الحال لبقية أفريقيا، إنّ هدف زامبيا هو القضاء على الملاريا، لأننا نعتقد أنّ ذلك جزء من خطتنا للتنمية، وتأثير الملاريا يتجاوز كثيرا قطاع الصحة. إنه مسألة اجتماعية وإنمائية أساسية لمعظم البلدان الأفريقية.

وبموازاة ملاحظة هذه الإنجازات، شهدت زامبيا، شأن معظم البلدان الأفريقية، بعض الانتكاسات والتحديات في توسيع نطاق التدخلات المخططة، بسبب أوجه القصور في التمويل المشترك للبرامج، ولا سيما من المبادرات الصحية العالمية.

لذلك يحض وفدي على زيادة الموارد التي ستستخدم في البحوث والدراسات للإعلان عن جهود دحر الملاريا، ولمنع حدوث مقاومة للأدوية المستخدمة في دحر الملاريا ومنع إعادة ظهورها لأن القضاء عليها أصبح قاب قوسين أو أدنى. وتأييداً لتقرير الأمين العام (A/68/222) وملاحظاته، ندعو إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت من خلال الإبقاء على طموحات الهدف

٦ من الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وضمان استئصال الملاريا بوصفها لا تزال مسألة ذات أولوية في الصحة العالمية.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بالسيد إبراهيم حسن مياكي، المدير التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كذلك ترحب الجزائر بتقرير الأمين العام (A/68/222) عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما يوفره من بعد نظر.

يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/68/PV.36).

يصادف هذا العام الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تعرف الآن باسم الاتحاد الأفريقي والتي تتيح لنا فرصة لتقييم ما تم تحقيقه حتى الآن وإلقاء نظرة على المستقبل بثقة. إن فكرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي بزغت شمسها في أبوجا في عام ٢٠٠١ إيذانا بعصر النهضة الأفريقي، أثبتت حتمية سياسية مفادها أنه يتعين على الأفارقة أن يعتمدوا بالدرجة الرئيسية على أنفسهم لانتشال القارة من الفقر وإنهاء تهميش أفريقيا في العملية العالمية. ومن أجل ذلك الغرض، وضعت الشراكة الجديدة قضايا السلام، والأمن، والديمقراطية، والحكم الصالح، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة والإدارة الاقتصادية السليمة في قلب التنمية المستدامة.

بينما نقر بالصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف تنمية أفريقيا لعقود، نرى أن الشراكة الجديدة أيضا تعبر عن إرادة أفريقيا في إنشاء شراكة جديدة مترسخة في مبدأ القيادة الأفريقية وفوق ذلك كله في المُلكية الأفريقية.

بعد عقد من تنفيذ الشراكة الجديدة بوصفها برنامجا للاتحاد الأفريقي أفرزت بعض النتائج المشجعة. إن تعزيز تنمية الهياكل الأساسية بوصفها قوة محركة للتكامل والتنمية في أفريقيا قد أدى في عام ٢٠١٠ إلى اعتماد رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. والبرنامج بالإضافة إلى أثره الاجتماعي الكبير سوف يحسن من التنافس في أفريقيا، ويعزز من إمكانية جذب الاستثمار، ويؤدي إلى زيادة في النمو بنسبة نقطتين. ومشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية التي تم تحديدها حتى الآن سوف تؤدي أيضاً إلى تحسين التعاون والتكامل الإقليميين ودعم التجارة داخل القارة الأفريقية.

من المرجح أن تشهد البلدان الأفريقية غير الساحلية تخفيضاً في تكلفة النقل ناشئة عن تحسين الوصول إلى الموانئ وتحسين الهياكل الأساسية في بلدان العبور. وفي ذلك الصدد، أُحرز تقدم في المشروع الذي روجت له الجزائر لكي يكمل الطريق السريع عبر الصحراء وخط أنابيب الغاز الذي سوف يربط الجزائر بنيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عنصر الألياف البصرية في المشروع الذي سيربط نيجيريا بالنيجر وبالجزائر، شهد أيضاً تقدماً كبيراً وتجلى ذلك في تركيب كابل طوله ٧٠٠ كيلومتر من أصل الكابل اللازم وطوله ٢ ٧٠٠ كيلومتر. وقد تم أيضاً إحراز تقدم كبير في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يهدف إلى تحقيق ٦ في المائة في معدل النمو في القطاع الزراعي بتخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية. واليوم، التزم ٣٠ بلداً بالبرنامج منها ٢١ بلداً اعتمد بالفعل خطة وطنية للاستثمار الزراعي.

أما في ما يتعلق بموضوع الإدارة الحكومية، فقد أطلق برنامج الشراكة بنجاح الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها وسيلة تعزز بفعالية من رسم السياسات ووضع المعايير والممارسات التي تفضي إلى الاستقرار السياسي، وارتفاع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والإسراع في التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري. وآلية استعراض الأقران التي تحتفل هذا العام بمرور الذكرى العاشرة على تأسيسها

رسخت موقفها بوصفها أداة طوعية للنهوض بالحكم الصالح. ويسرنا أنه حتى الآن انضم ٣٣ بلداً إلى الآلية، وتم استعراض الأقران في ١٧ بلداً منها.

على الرغم من التقدم الذي أُحرز في السنة الماضية في الإسراع في النمو والتنمية الاجتماعية، لا تزال توجد تحديات مستمرة، بمن فيها التقدم المحدود نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما والحال كذلك فسيصبح من الحيوي استدامة الدعم الدولي إذا ما أريد لأفريقيا أن تفي بتلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك من خلال شراكة عالمية من أجل التنمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نهيب بالشركاء الإنمائيين متابعة الجهود للوفاء بالتزاماتهم بتنمية القارة، بما في ذلك تلك الجهود المتعلقة بتقديم المساعدة. ويتعين على جميع أصحاب المصالح بذل جهود قوية نحو تحقيق الأهداف في أفريقيا، وهي المنطقة الوحيدة التي من غير المرجح أن تحقق تلك الأهداف في عام ٢٠١٥. إن إنشاء آلية رصد الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات التي قُطعت من أجل تنمية القارة من المحتمل أن تضاعف من الجهود المبذولة نحو الوفاء بها على أكمل وجه.

ونعرف جيداً أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الازدهار العالمي من دون تحقيق الازدهار في أفريقيا. ولا بد للجهود الأفريقية الرامية إلى استئصال الجوع، واستحداث الوظائف وضمان التنمية المستدامة من أن يكملها دعم مستدام من الشركاء في البلدان النامية. وفي ذلك السياق، نحض المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام الواجب للأوليات الأفريقية، وخاصة الشراكة الجديدة، في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون من الحيوي إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية للإسراع في جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى التمكين من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد بالي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إن مناقشة اليوم بشأن البند ٦٣ من جدول الأعمال والبندين الفرعيين (أ) و (ب) منه جاءت نتيجة أسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن الأسبوع الذي يشمل أيضا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قد تحقق بفضل مبادرة مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والمساهمة القيمة المقدمة من مكتب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا الصادق للسفير ماجد عبد العزيز على الحيوية التي أضفاها على قيادة هذا المكتب، وأيضا للمسؤول التنفيذي الأول لمكتب تخطيط وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، السيد إبراهيم حسين مایاكي، الذي نهض بالشراكة الجديدة بقدر كبير من الاقتناع.

وأشيد بتلك المبادرة التي مكنتنا من تقديم أفريقيا التي تجاوزت أعباء تاريخها لتمسك بزمام مصيرها واتحدت حول رؤية مشتركة للتنمية – أفريقيا التي قيمت تحديات الإدارة وتحديات السلام والأمن لكي تنجح التغييرات اللازمة لتنفيذ تلك الرؤية.

ويحيط وفد بلدي علما بتقريري الأمين العام، المعنونين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الحادي عشر عن التنفيذ والدعم الدولي“ (A/68/222)، و ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/68/220). وكلا التقريرين يقدمان استعراضا متأنيا للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وشركاء أفريقيا الآخرون أو ينبغي أن يتخذوها لمساعدة أفريقيا والمؤسسات الأفريقية المختلفة، عملا بوثائق الأمم المتحدة ذات الصلة والوثائق الأخرى التي أصدرتها المؤتمرات الدولية، لا سيما في المجالات ذات الأولوية المحددة في الشراكة الجديدة.

إن البيانات العديدة التي أدلي بها خلال الأسبوع بشأن أفريقيا، إلى جانب التقريرين اللذين ذكرتهما من فوري، تطمئننا على أن البلدان الأفريقية منخرطة في عملية لإجراء تغييرات عميقة في اقتصاداتها. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يجب أن ننظر إلى المؤشرات. وبوسعنا أن نرى أن الإطار الاستراتيجي الذي تقدمه الشراكة الجديدة مكن البلدان الأفريقية من إحراز تقدم يدعو إلى التشجيع. وعلاوة على ذلك، أصبحت القيادة الأفريقية واضحة في تولي ملكية تسوية النزاعات وفي توافر الإرادة لتجنب نشوب النزاعات باستخدام الآليات الأفريقية.

وتمتلك أفريقيا الأصول اللازمة لجعلها طرفا فاعلا لا غنى عنه وسيكون تأثيره ملموسا في عولمة العالم. ومع ذلك – ولا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية – تواجه بلدان أفريقيا، بشكل انفرادي وجماعي، قيودا متعددة ومعقدة في طابعها في أغلب الأحيان، وليس لدى هذه البلدان دوما القدرات على التغلب على هذه القيود.

ويرتبط مصير أفريقيا بمصير العالم بأكمله. وتلك حقيقة لا يمكن إنكارها وواقع ينبغي أن يلهم مناطق العالم الأخرى، وشركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة في إطار للشراكة نتوخى أن يكون ديناميكيا وابتكاريا. ويتفق وفد بلدي مع تحليل الأمين العام الوارد في تقريره، وأود أن أعلن تأييدي لتوصياته، لا سيما تشديده على ضرورة أن يحافظ شركاؤنا على وعودهم وان يفوا بالتزاماتهم، وقبل كل شيء، أن يواصلوا تقديم الدعم لجهود البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي في سعيها لتحقيق السلام المستدام والتنمية.

ولذلك السبب يرحب الكونغو بالتزام الأمم المتحدة والتزام الشركاء الثنائيين بالعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن تصل تلك الأزمة إلى نهاية سعيدة، تقوم على أساس إطار القواعد المحددة في ظل قيادة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي الذي تدعمه الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون. ومع ذلك، لا بد للعملية السياسية التي تجرى في ذلك البلد أن يرافقها بصورة متزامنة اتخاذ إجراءات لتحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي كيلا يتبدد الأمل بتحقيق السلام الدائم واستخلاص دروس التحديات التي منعت تحقيق نتائج ناجحة لعمليات السلام السابقة.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشدد على الأهمية والاهتمام اللذين تحظى بهما تلك الشراكات، وفيها مطلوب من الأمم المتحدة وشركاء أفريقيا الآخرين أن يدعموا الجهود والمبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتسويتها من منظور الأولويات التي حددتها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في حالات بعد انتهاء النزاع.

ولم تتنصل بلدان أفريقيا إطلاقا من مسؤوليتها الأولية، إدراكا منها بان مستقبل القارة يتطلب منها أن تكون سيدة مصيرها بالذات. وأدت قوة ذلك الالتزام إلى أن تتغلب هذه الدول، بشكل جماعي وانفرادي، على الحوادث السلبية والعقبات والى المثابرة في تنفيذ الشراكة الجديدة، لا سيما في ضوء ما أحرز من نتائج، مهما كانت متواضعة، في العقد الماضي، فضلا عن الدروس المستخلصة، التي مكنت هذه الدول من بعث الأمل في نفوس ملايين الأفارقة ومن أن تصبح شريكا مجديا. ومكنت تلك الديناميكية المستدامة من إحراز التقدم الملحوظ الذي نشيد به اليوم.

ومن ذلك المنطلق، وضعت حكومة جمهورية الكونغو برنامجها الوطني للتنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهو مستمر

باعتباره جزءا من توسيع سياسة طوعية للتكامل عن طريق تنفيذ البرامج ذات الصلة المنشأة في إطار أولويات الشراكة الجديدة. ويقوم البرنامج على خمس ركائز، من ضمنها تعتبر الحوكمة عن حق أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشارك الكونغو في عملية التقييم الذاتي والتقييم الذي تجريه الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٣. وتستمر المشاورات الداخلية بهدف الامتثال لتلك العملية. ومع ذلك، أصبح التقدم المحرز نحو الحكم الرشيد لا رجعة فيه.

ويشكل التنوع والنمو، والتنمية والاندماج الاجتماعيان والتنمية المستدامة والمتوازنة الركائز الأخرى التي توجه برنامج التنمية الوطني. وتطوير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية هو المحور، نظرا لأن الخدمات التي توفرها تمكن، في جملة أمور، من ربط المشغلين بالأسواق الداخلية والإقليمية والدولية وإنهاء عزلة جيوب الفقر.

وفي سياق الربط بين البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية، دعم الكونغو عددا من الجهود الهامة الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي: بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على طول محور أويسو – إينييلي – مونغومبا؛ ومع الكاميرون عبر كيتا – سمبيه – سوانكيه؛ وغبون على طويل المحور دون الإقليمي دوسالا – ندنديه – دوليسي؛ وأيضا عبر أوكويو – ليكوني – فرانسفيل؛ ومع أنغولا عبر كابندا ابتداء من نزاسي؛ ومع جمهورية الكونغو الديمقراطية بواسطة الطريق البري والسكك الحديدية من برازافيل إلى كينشاسا وإليبو. وأغلبية تلك المشاريع يجري تنفيذها، باستثناء المشروع التكاملي الرمزي للجسر البري – الحديدي الذي سيربط في نهاية المطاف برازافيل وكينشاسا، وهو لا يزال في مرحلة الدراسة الأولية. وينطبق الشيء نفسه على المشروع الذي يربط شبكة الكهرباء في وسط أفريقيا.

ومن الشائع القول إن الزراعة لا تزال الدعم الهيكلي للاقتصادات الأفريقية بسبب المعدل العالي للعمالة فيها – وهو ٩٠ في المائة في المناطق الريفية و ٦٠ في المائة في المناطق الحضرية والريفية مجتمعة. ومع ذلك، يمثل تطوير ذلك القطاع تحديا لبلدي. وانضم الكونغو إلى البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في عام ٢٠١٠، ولكنه لم ينجح بعد في تخصيص نسبة ١٠ في المائة من ميزانيته للزراعة، على نحو ما نص عليه إعلان مابوتو. وبالرغم من ذلك باشرت الحكومة سياسة لتنمية ذلك القطاع. وشارك الكونغو في التوقيع على الإطار الإقليمي في ليبرفيل في نسيان/أبريل ٢٠١٣. وسيجري التوقيع على الميثاق الوطني للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا الشهر المقبل. وسيقدم ملف إلى الشركاء الذين سيلتزمون بتحسين أطر الاقتصاد الكلي والأعمال التجارية وبإقامة البنية التحتية الكافية.

وبغية تنفيذ تلك البرامج، تعتزم حكومة الكونغو تحسين استخدام إيراداتها بالذات مع الاتكال على الموارد الخارجية، لا سيما الالتزامات التي قطعت في إطار مبادرات معينة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة الشفافية في إدارة الموارد النفطية، التي ينبغي أن تمكن الكونغو من زيادة قدراته على حشد الموارد الخارجية بمعدلات مؤاتية.

وبينما نعمل على وضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، يبدو من المناسب أن نؤكد على ضرورة رؤية العمليتين بوصفهما عمليتين متضاعدتين ومتكاملتين بطريقة متماسكة ومنسقة، ولكن دون التضحية بأهداف التنمية التي لن تتحقق لأن هناك العديد من البلدان الأفريقية التي لن تبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالمثل، من المهم أن تعبر الأهداف التي نعكف على وضعها الآن عن أولويات الشراكة الجديدة وأفريقيا.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): قرأنا بعناية شديدة واهتمام متواصل تقريري الأمين العام المعروضين علينا اليوم في إطار البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال.

بداية، نعرب عن تأييدنا للبيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن هذين التقريرين (انظر A/68/PV.36).

ونود أن نثني على الأمين العام لاستمراره في منح أولوية لأفريقيا في ضوء القرارات التي تتخذها الهيئات التداولية في الأمم المتحدة. ونقدر ما تبديه رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس مصرف التنمية الأفريقي والمسؤول التنفيذي الأول لوكالة الشراكة الجديدة وفرقهم من بصيرة وديناميكية وحماس وتفان في خدمة التنمية في أفريقيا، وخاصة من خلال إعداد توقعات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك حتى عام ٢٠٦٣. وبخصوص التقريرين المعروضين علينا والبند ١٣ من جدول الأعمال، نود أن ندلي بالتعليقات والملاحظات التالية:

أولا، بخصوص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكما أكد الأمين العام نفسه، ينبغي التشديد على أن مختلف البرامج الرئيسية القارية الجاري تنفيذها في إطار الشراكة الجديدة، بما في ذلك البرامج في مجالات البنى التحتية والزراعة والحوكمة، تمثل عاملا أساسيا في تجسيد رؤية تحقيق التكامل والازدهار والسلام في القارة. ويتضمن التقرير الحادي عشر للأمين العام عن الشراكة الجديدة (A/68/222) معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي لبرنامج الشراكة الذي يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه في نفس الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية التي حل الاتحاد الأفريقي محلها.

ومن الصواب أن يتم الاحتفال بهذه المناسبة في سياق الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية. وبالنسبة لأولئك الذين تسعفهم الذاكرة، فقد قطعت قارتنا شوطا طويلا منذ فترة العبودية والاستعمار ومنذ حقبة برامج التعديل الهيكلي والتشاؤم الأفريقي في الثمانينيات من القرن الماضي. فقد نهضت القارة من رماد جميع تلك الفترات العصيبة وهي تستعيد وحدتها وازدهارها اللذين كانا دائما الفكرة المهيمنة لقادتها منذ فجر التاريخ.

ونشكر الأمين العام على كم المعلومات التي قدمها خلال الـ ١٢ شهرا الماضية بخصوص دعم البلدان الأفريقية وشركائها الاستراتيجيين ومنظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة.

وبخصوص مسألة البنى التحتية، نتفق مع إشارة الأمين العام في الفقرة ١١١ من تقريره إلى أن برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا هو مفتاح الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية. والتقرير يعرض بصورة مفصلة وواضحة المشاريع المختلفة المتوخاة، بما في ذلك في القطاعات ذات الأولوية المتمثلة في وسائل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل العابر للحدود. وهذه المشاريع ذات أهمية كبيرة للتنمية في أفريقيا وهي تمر بمراحل مختلفة ما بين التخطيط والبرمجة والتنفيذ. ونحن ندعمها بقوة.

ومن المهم أن نؤكد على أن هذه المشاريع تعتمد بصورة واسعة على التمويل من أفريقيا، مما يدل على أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية القارة تقع، كما يؤكد القادة الأفارقة دائما، على عاتق الأفارقة في المقام الأول. والكاميرون تدعم مشاريع معينة تتعلق بالطرق والجسور والاتصالات السلكة واللاسلكية والتكامل الأفريقي على المستويات الوطنية والإقليمية ودون

الإقليمية. وبلدنا يلتزم، من جانبه، ببرنامج وطني واسع يُسمى ”انجازات كبيرة“، يشمل بناء موانئ ومحطات لتوليد الكهرباء وسدود للطاقة الكهرمائية وطرق وبنى تحتية للطاقة الجديدة والمتجددة.

وبخصوص الزراعة والأمن الغذائي، يلاحظ الأمين العام أن البلدان الأفريقية تواصل إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وهدف تخصيص ١٠ في المائة من ميزانياتها للتنمية الزراعية. ويلتزم بلدنا التزاما قويا بهذا المسار من خلال مشاريع مختلفة قيد التخطيط أو التنفيذ. ويحدد الأمين العام في تقريره التحديات التي تحول دون إحراز أفريقيا لتقدم كبير، ولا سيما نقص الأموال والقيود على القدرات التكنولوجية. وندعو إلى التغلب على تلك التحديات.

وفي ما يتعلق بالصحة، يلاحظ الأمين العام بطء التقدم بخصوص الهدف المنصوص عليه في إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والذي يتمثل في تخصيص ١٥ في المائة من الميزانيات الوطنية لتحسين القطاع الصحي. غير أن العديد من البلدان الأفريقية، مثل الكاميرون، أحرزت تقدما ملحوظا في مكافحة الفيروس/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى. وتتصدر هذه الجهود مؤسسة شانتال بيا، وهي السيدة الأولى لبلدنا، ومنظمة أوجه التآزر الأفريقية التي أنشأتها بالتعاون مع غيرها من السيدات الأوليات في أفريقيا. وكما يؤكد الأمين العام، فإن التحديات الأكثر إلحاحا التي يجب التصدي لها من أجل تسريع التقدم في القطاع الصحي تتمثل في عدم وجود تدريب للموظفين المؤهلين والهجرة الدولية والأمراض والوفيات المبكرة.

وبشأن التعليم والتدريب، يلاحظ الأمين العام أن البلدان الأفريقية قد بذلت جهودا كبيرة وحققت تقدما كبيرا، ولا سيما في التعليم الابتدائي والثانوي، وخاصة بالنسبة للفتيات. وبلدنا من بين الرواد في هذا المجال. وكما يشير في الفقرة ٣٨ من تقريره، بشأن التحديات، فإن الحكومات الأفريقية يجب أن تستمر في تعزيز السياسات التعليمية التي تحسن من تأهيل الطلاب بالمهارات المناسبة والفرص للحصول على العمل اللائق.

وبخصوص البيئة والسياحة، أحرزت البلدان الأفريقية أيضا تقدما في مجالات مثل مكافحة تدهور التربة والجفاف والتصحر وحفظ الأراضي الرطبة والمناطق المحمية وإدارة المياه العابرة للحدود وإدارة الموارد الطبيعية. وشهدت القارة زيادة قدرها حوالي ٥٢ مليون سائح في عدد السياح، كما يشير الأمين العام. وتضاعفت حصة بلدنا من السياح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولتعزيز هذا التقدم، وخاصة على صعيد البيئة، يجب أن تحصل البلدان الأفريقية على نصيب عادل من تمويل البرامج البيئية، ولا سيما تلك المتعلقة بالغابات.

هل نحن بحاجة للتأكيد مرة أخرى بأن حوض الكونغو يشكل ثاني أكبر محمية حرجية في العالم، بعد نهر الأمازون، وبأن الدول التي لديها هذه المحميات، كالكاميرون، تسهم في تحقيق أفضل فائدة للجنس البشري فيما يتعلق بالمناخ، والتنوع البيولوجي، والاقتصاد وما يسمى المنافع العالمية الأخرى؟ لذلك يجب علينا أن نضمن إمكانية الاستمتاع بهذه المنافع، والحصول على تعويض مناسب جراء تشاطرها مع البشرية.

سأنتقل الآن إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أشار الأمين العام في تقريره إلى الهدفين الرئيسيين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هذا الصدد وهما، ربط جميع البلدان الأفريقية مع بعضها البعض ومع بقية العالم من خلال كابلات الألياف الضوئية المغمورة ذات النطاق العريض؛ ومبادرة المدارس الإلكترونية، الهادفة لتجهيز جميع المدارس الابتدائية والثانوية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد

أحرزت البلدان الأفريقية تقدما جديرا بالثناء في هذا الصدد، بما في ذلك في مجالي حماية الملكية الفكرية وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يعمل بلدنا مع السلطات الوطنية المعنية لوضع برامج وإقامة مشاريع واسعة النطاق فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لكن وكما يؤكد ذلك الأمين العام، وبما أن أفريقيا قارة متنوعة لديها العديد من اللغات والعادات والتقاليد، فإن الحلول يجب أن تتكيف مع أسواق البلدان المحددة، ويجب أن يتلقى الاتحاد الأفريقي الدعم لإنشاء مقر رئيسي إقليمي جذاب لعموم مجتمع الإنترنت المحلي الأفريقي واللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.

وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، يسلط التقرير الضوء على جهود الشراكة لإقامة الشراكات والاستفادة منها لتعزيز الابتكار في أفريقيا من خلال ربط شبكات مراكز التميز الإقليمية، في مجال العلوم البيولوجية والمؤشرات الأفريقية فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. إننا نؤيد تلك الجهود ونؤكد على كل المبادرات التي تتخذها الكاميرون على المستوى الوطني من خلال وزارة البحث العلمي والتقني والابتكار.

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني، يبرز الأمين العام الالتزامات الهامة التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية في مختلف الصكوك الدولية والتقدم المشجع فيما يخص الوفاء بتلك الالتزامات. إن الكاميرون تحتل الصدارة كذلك، فيما يتعلق بضمان حقوق المرأة والأطفال والمعوقين ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك إدماج الشباب في التنمية، وقد أنشئت وكالة وطنية لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، يلاحظ الأمين العام بأنها واصلت تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوكمة السياسية والاقتصادية الرشيدة وإدارة الأعمال في أفريقيا. وقد انضم ثلاثة وثلاثون بلدا من بينها الكاميرون إلى الآلية، جرى استعراض ١٧ منها بالفعل. ويتزايد الدفاع عن الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان بشكل أفضل في أفريقيا، بفضل الآلية، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومختلف التدابير التي اتخذها الحكومات الأفريقية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية.

ولم تقابل سلسلة الالتزامات والتقدم من جانب أفريقيا، مما يشير إليه الأمين العام في تقريره، في مختلف المجالات التي ذكرها للتو، بالتزامات صلبة ومتبادلة من جانب المجتمع الدولي. ويأسف الأمين العام للعديد من أوجه القصور، بما في ذلك تدفق المعونة الإنمائية للقارة، التي ظلت دون مستوى الوعود التي قدمت. وعدد المانحين التقليديين، الذين يشكلون مصدر رؤوس الأموال بالنسبة لأفريقيا، في انخفاض مستمر.

لا يزال عبء ديون البلدان الأفريقية يشهد انخفاضا. كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة زيادة طفيفة ولكنها تتركز في عدد قليل من البلدان وفي الصناعات الاستخراجية، في حين تهدف الأولويات الأفريقية للصناعة في التحول السريع وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات الأساسية في جميع البلدان الأفريقية.

إنخفضت موارد المعونة من أجل التجارة المخصصة لأفريقيا. وتخلل هذه الصورة القاتمة بعض الشيء، ظهور علامات مشجعة فيما يخص تعاون أفريقيا مع بعض من شركائها الاستراتيجيين، ولا سيما البلدان الجديدة الناشئة، خصوصا في الجنوب. وينطبق الشيء نفسه على التعاون في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بعملية التنمية الأفريقية، مع إعلان اليابان عن تمويل جديد ومع إعلان الصين وجمهورية كوريا والهند والبرازيل وتركيا والولايات المتحدة أيضا عن تمويل شامل أو خاص بقطاع معين. تظل الحقيقة أن كل هذه الأموال يجب أن تدفع من أجل عدم تكرار نمط الوعود السابقة التي لم يتم الوفاء بها. ومن المفهوم جيدا أنه يتعين على البلدان

الأفريقية بذل كل جهد ممكن لضمان فعالية المعونة، على النحو المتفق عليه في المؤتمرات التي عقدت في باريس وآخرها تلك التي عقدت مؤخرا في بوسان في جمهورية كوريا.

إن الدعم المقدم من طرف كيانات الأمم المتحدة متنوع تنوع الكيانات نفسها، ويركز على مجالات اختصاصها. إننا نرحب بكل هذه الإسهامات، ونأمل أن تشمل تغطيتها في التقارير المقبلة للأمين العام تحليلا نقديا يعتمد على المصفوفة المتوقعة التي تحدد في وقت مبكر طبيعة وأهداف والمبالغ المحتملة لكل إسهام من الإسهامات المتوقعة، المتحقق منها وفقا لجدول زمني للتنفيذ.

وفيما يتعلق بالتجارة، ينبغي الانتهاء من جولة مفاوضات الدوحة، في أقرب وقت ممكن، وينبغي أن تعتمد توصيات تدعم المزيد من الإدماج للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي من خلال التعامل مع الحواجز الهيكلية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية التي تعرقل مشاركتها في التجارة الدولية.

وأخيرا، فإننا نؤيد جميع الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره، ولا سيما تلك التي تطلب من الجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا وتلك المتعلقة بإيجاد آلية تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن متابعة الالتزامات التي جرى التعهد بها من أجل تنمية أفريقيا. ينبغي تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي سيكون بمثابة أمانة لتلك الآلية. ونؤيد مقترحات الأمين العام بشأن هذا الموضوع، التي ستنظر فيها اللجنة الخامسة.

يقدم تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/68/220) استكمالا للمعلومات فيما يخص المسألة، من خلال التركيز على أهم التطورات التي حدثت خلال الـ ١٢ شهرا الماضية في أفريقيا، وعلى الجهود والأنشطة التي جرى القيام بها، لتعزيز التعاون ومنع نشوب الصراعات وإدارة وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار في أعقاب الصراع، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإقامة العدل، ودعم إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتظهر جميع هذه الأنشطة بوضوح بأن قارتنا لم تخرج بعد من الاضطرابات، والخلافات الإديولوجية والاختلاف الكبير في المصالح.

إن الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى تستحق اهتماما خاصا بغية منع ذلك البلد الشقيق، الذي تتعامل معه لجنة بناء السلام بالفعل، من التورط مرة أخرى في أزمة حادة لها تداعيات عديدة على منطقتنا دون الإقليمية والقارة الأفريقية بشكل عام. وقد اتخذت بلدان وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي تدابير هامة لحماية السلام والعودة إلى النظام الدستوري في ذلك البلد.

تساهم الكاميرون بنشاط في تلك التدابير، كما يتضح من بين أمور أخرى، من مشاركة وحدة من بلدنا في جهود حفظ السلام في وسط أفريقيا، وتعيين جنرال كاميروني مؤخرا لقيادة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشيد بما بذلته أو ما ستبذله الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الآخرين من جهود، وما قدموه أو ما سيقدموه من دعم، لإحلال السلام وتحقيق التنمية في وسط أفريقيا، في أعقاب النداءات التي أُطلقت مؤخرا والتدابير المُتّخَذة أو المزمع اتخاذها بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى من لدن بلدان جماعة دول وسط أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فإن أعمال القرصنة والنهب قد تزايدت في منطقة خليج غينيا قاطبة. ولمواجهة تلك الظاهرة، قامت بلدان غرب ووسط أفريقيا، بإيعاز من مجلس الأمن، بعقد اجتماع في الكاميرون في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه واتخذت بعض التدابير الهامة، بما في ذلك إنشاء مركز للتنسيق الأقاليمي مقره في ياوندي. والترتيبات تجري على قادم وساق

لتفعيل ذلك المركز وتمكينه من مزاولة أعماله في أقرب وقت ممكن. وسنحتاج إلى تعاون الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز فعاليته.

وفيما يتعلق بعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، فإن جهود البلدان الأفريقية، التي تُقَيِّمُها بصورة فصلية اللجنة التوجيهية لتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، لا تزال تحقق نتائج تستحق الثناء. وبلدنا في الصدارة مرة أخرى من حيث وضع السياسات العامة، بفضل التدابير الفعالة التي نفذتها وزارة الصحة العامة. وينبغي التشديد على أن الوقاية خير من العلاج دائما، ولتحقيق ذلك الهدف، يشكل الرش الموضعي داخل الدور وتوزيع الناموسيات المُعَالَجَة بمبيدات مديدة المفعول رصيدين قَيِّمَين في مكافحة الملاريا. لكن يجب على مجتمع العلماء في أفريقيا والعالم أن يواصل العمل بإصرار لإيجاد لقاح فعال ضد هذه الآفة في أقرب وقت ممكن، بمستوى الإلتزام الذي أبدته أفريقيا في سعيها إلى القضاء على الملاريا بصورة نهائية.

وكما عبر عن ذلك بكل استصواب مسؤولو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في نشرتهم المشتركة الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٢:

”إن العقد القادم فيما يتعلق بالتنمية في أفريقيا يجب أن يستند إلى تجديد الجهود صوب زيادة ملكية أفريقيا لإمكاناتها ومواردها ومواهبها الداخلية وتحقيق الاستفادة القصوى منها من أجل تنمية القارة. وما زالت أمامنا العديد من التحديات والفرص. ولن تنجح أفريقيا إلا إذا واصلت السير على مسار الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة لديها، القائمة على القيم الرئيسية المتمثلة في قوة الملكية والقيادة والشراكة الأفريقية المستندة إلى القيم.“ (عقد التغيير في أفريقيا: تأملات في عشر سنوات من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الصفحة الصفحة ٨)

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن لإتاحة الفرصة لي لكي أشارك في النظر في تقريري الأمين العام الهامين للغاية عن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٨٦ من جدول الأعمال (A/68/222 و A/68/220). ونقدر فرصة التداول في مسائل لها أهمية كبيرة لمنطقتنا.

أولا، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن التحديات الاقتصادية والإنمائية التي تواجه أفريقيا فريدة فعلا، والنهج الرامية إلى تسويتها يجب أن تستند إلى فلسفة إنمائية تراعي على النحو الواجب الظروف المحلية، وتُقِر باستخدام الآليات دون الإقليمية والإقليمية والدولية لتحقيق التنمية، وتستخدم نموذجا جديدا لشق طريق إنمائي جديد لأفريقيا. وقد أدت تلك التحديات إلى إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قبل أكثر من عقد، كخطة لأفريقيا، مع التركيز على الملكية والشراكة من أجل كفالة التجديد الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

وتؤكد نيجيريا مجددا أن الجهود ينبغي أن تُوَجَّهَ صوب تحقيق الغايات التي وُضِعَت لكل واحدة من المجموعات التسع التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتدعو جميع البلدان الأفريقية وشركائها إلى الاستفادة من التقدم القائم ومواكبة إجراءاتها مع الخطة التشغيلية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن سبب أوجه القصور في الخطط الإنمائية الماضية في أفريقيا لم يكن هو انعدام الأطر الفعالة بل التنفيذ العشوائي. وبالتالي، فإن وفد بلدي يشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والشركاء الإنمائيين للأمم المتحدة، والأطراف الفاعلة الأخرى على الصعيد الإقليمي، على ما بذلته من جهود لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من

أجل تنمية أفريقيا وأهدافها، وعلى تقديمها للدول الأعضاء خدمات فنية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

ومنذ إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كانت هناك ثقة متجددة بأن أفريقيا ستكون قادرة على تسوية تحدياتها الإنمائية بفضل استراتيجياتها الجارية. لكن لا بد أن نظل مُرَكِّزين على ولايتها الواسعة. وفي ذلك الصدد، يجب التغلب على تضارب المصالح بالتزام الدول الأعضاء على نحو جماعي وثابت بإنجاح الشراكة. وتؤكد نيجيريا على ضرورة قيام فرادى الدول بالسعي جاهدة إلى تعميم الخطة الإنمائية في برامجها القطاعية، باستخدام التكتلات الإقليمية كأدوات للتكامل الاقتصادي القاري. وبالتالي، فإن نيجيريا تشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء على إسهاماتها القيمة، التي تُوِّجَت بالتوقيع في عام ٢٠٠٩ على أول اتفاق إقليمي في مجال الزراعة. ونعتقد أن هذه الخطوات الإيجابية يمكن تكرارها في مناطق دون إقليمية أخرى وإدماجها في المشروع القاري الأوسع نطاقا.

لقد تم الإقرار على الصعيد العالمي بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تستند إلى الحوكمة الجيدة، وبناء القدرات، والشراكة. ولإيجاد الزخم المطلوب لكفالة التقدم المطرد صوب تنفيذ أهداف الشراكات، يجب علينا ألا نغفل عن ضرورة تعزيز قدرة القارة على الحكم ووضع السياسات العامة والاستراتيجيات الطويلة الأجل.

وإذ نُقِرُّ بما أُحرز من تقدم كبير في تنفيذ القطاعات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإننا نعتقد أن هناك المزيد مما ينبغي عمله فيما يتعلق بخطة الشراكة الجديدة، لا سيما في مجال المرافق الأساسية والتنمية. وهكذا، فإن نيجيريا ترحب ببرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وتنفيذ المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية. ونعتقد أن العجز من حيث الهياكل الأساسية عامل من العوامل المسؤولة عن الفشل في تحقيق العديد من أهدافنا الإنمائية في أفريقيا. وتعتقد نيجيريا اعتقادا راسخا بأن أهداف الشراكة الجديدة المتمثلة في بناء هياكل أساسية اقتصادية قوية وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار ما زالت حاسمة. فبذلك النهج سيتسنى إخراج أفريقيا من مصاعبها الاقتصادية الحالية بغية تمكينها من تحقيق الرفاه، على نحو ما تستحقه حقا.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب)، فقد قيل الكثير عن الصلة التي لا تنفصم بين السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. فقارة في تنوع أفريقيا يمكنها أن تحقق الشراكة على أفضل وجه عندما يحل السلام والأمن الدائمين محل العراقيل والأحقاد.

ويدرك وفدي أن النزاع، أياً كان حجمه، يشكل تحديات خطيرة لتكامل الدول الأفريقية بشكل سليم، لأنه يعوق التنفيذ الناجح لأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ووفدي يدعو إلى الاستخدام المستمر لنظام الإنذار المبكر في القارة بغية منع نشوب النزاعات. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للدول الأعضاء اعتماد آلية فعالة للوساطة بين المصالح المتضاربة. ولهذا السبب تحديدا، اختارت نيجيريا موضوع الدعوة إلى الدبلوماسية الوقائية من أجل السلام أثناء حملتها للحصول على مقاعد غير دائم في مجلس الأمن خلال الأسبوع الماضي. وما من شك أن منع نشوب النزاع خيار أقل كلفة لصون السلام والأمن في العالم. وقد بات من الجلي أن منع النزاع هوالسبيل الأمثل للحفاظ على مكتسبات التنمية. ولذلك، ثمة حاجة إلى مواصلة إعطاء دفعة جديدة لجميع استراتيجيات منع النزاع.

إن الفقر سبب للنزاع في أفريقيا وأحد آثاره، ويبقى تحدياً عالمياً، حيث أن آثاره تتخطى الحدود الأفريقية. لذلك، من مسؤولية الجميع أن يشاركوا كمحفزين إيجابيين لجعل أفريقيا خالية من النزاع، لضمان توطيد الإنجازات التي سجلت في

المنطقة حتى الآن. وفي هذا الصدد، نثني على جهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إعادة بناء بلدان ما بعد النزاع وتهيئة انتقال ذا مصداقية واستراتيجيات خروج. وندعو أيضاً إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والمؤسسي للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

وإذ ننتقل إلى الموضوع الثاني على جدول الأعمال، القطاع المتصل بالصحة، نلاحظ أن الملاريا ما زالت تمثل تحدياً رئيسياً للصحة العامة والتنمية في أفريقيا، وكذلك في نيجيريا. ومع ذلك، فقد اغتنمنا الفرص الفريدة السانحة بالكانل لتكثيف التدخلات ذات الصلة بالملاريا، وتعزيز نظمنا وبذل جهد رئيسي لدحر ذلك المرض.

وفي إطار التزامنا بتسريع وتكثيف جهودنا لمكافحة الملاريا، أطلقت حكومة نيجيريا الاتحادية الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا ٢٠٠٩-٢٠١٣، التي قام بتطويرها البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا جنباً إلى جنب مع الشركاء من شراكة دحر الملاريا وحكومات الولايات وأصحاب المصلحة الآخرين. وهذه الخطة تتناول الأولويات الوطنية للتنمية الصحية، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية العالمية لدحر الملاريا (٢٠٠٥-٢٠١٥) والأهداف الإنمائية للألفية. ويتم تنظيم الخطة الاستراتيجية لمكافحة الملاريا حول صفقة متوازنة من خدمات الطب الوقائي للحد من عبء المرض والخدمات العلاجية لرعاية المرضى. وتتناول الخطة أيضاً أولوية تكثيف التدخلات الوقائية السريعة للحد من عبء انتقال العدوى والتخفيض السريع لتكاليف الرعاية العلاجية من حيث تكلفة الأدوية وعمليات القدرة الصحية والنفقات الأسرية.

وبدأت نيجيريا أيضاً في وضع خطة استراتيجية جديدة لمكافحة الملاريا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، ينصب التركيز فيها على القضاء على الملاريا. ونود أن نبلغ الجمعية أيضاً أن نيجيريا قد اختيرت كواحدة من البلدان التسعة التي ستكون لها ريادة مرفق توفير أدوية الملاريا بأسعار معقولة. وهذا المشروع الذي يديره الصندوق العالمي، يتلقى الدعم المالي من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وهيئة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وهدفه خفض سعر التجزئة للعلاجات المركبة المكونة أساساً من مادة الأرتميسينين إلى نقطة تكون عندها في متناول الكثيرين باعتبارها أرخص العلاجات الأحادية المضادة للملاريا. ونود إبلاغ الجمعية كذلك أن وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة مولت أنشطة مكافحة الملاريا في نيجيريا.

وفي عام ٢٠١٢، أصبحت نيجيريا بلداً متلقياً بموجب مبادرة الرئيس الخاصة بالملاريا من حكومة الولايات المتحدة. وعلى مر السنين، تلقينا ما مجموعه ١٠٣,٧ مليون دولار كتمويل لفترة السنتين ٢٠١١ و ٢٠١٢. وطورت الخطة التشغيلية لنيجيريا في إطار مبادرة الرئيس الخاصة بالملاريا لعام ٢٠١٣ خلال زيارة للتخطيط في حزيران/يونيه ٢٠١٢ مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية والموظفين الميدانيين. واستهدفت المرحلة ٢ للصندوق العالمي شراء ٢٦ مليون ناموسية معالجة بالمبيدات المديدة المفعول خلال الفترة بين ٢٠١١ و ٢٠١٤، مع خيار المشاركة التمويلية لحوالي ١٠ ملايين إضافية من هذه الناموسيات خلال ذلك الإطار الزمني.

ومؤخراً، اعتمدت نيجيريا، إلى جانب بلدان أفريقية أخرى، خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، استناداً إلى الركائز الثلاث للتمويل الإبداعي وتعميم الوصول إلى الأدوية ووسائل التشخيص والقيادة الملتزمة وحسن الإدارة. سنواصل القيام بدور فعال في الدعم النشط لأهداف خريطة الطريق والنهوض بتلك الأهداف لما فيه الفائدة.

وتماشياً مع التزامنا الراسخ بالعمل المتعدد الأطراف في مكافحة الملاريا والأمراض الأخرى، استضافت نيجيريا مؤتمر القمة الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا المعقود في أبوجا في تموز/يوليه ٢٠١٣. ومن بين النتائج الأخرى، استعراض القمة لمستوى إنجاز الأهداف التي تحددت خلال اجتماعي الاتحاد الأفريقي في ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، وتحديد الثغرات والمعوقات والتحديات التي تواجه تحقيق إعلان أبوجا بشأن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وغيرهما من الأمراض المعدية ذات الصلة، وأغراض الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك التعرف على استراتيجيات جديدة من شأنها تمكين أفريقيا من رسم مسار جديد وأكثر واقعية صوب تحقيق تلك الأهداف. وأهم مما تقدم، ذلك الالتزام المتجدد من جانب القادة الأفارقة بمعالجة تلك الأمراض والنهوض بالصحة والرفاه في أفريقيا. وحكومة نيجيريا الاتحادية لديها اهتمام خاص بالقضاء على الملاريا وهي عازمة على الاستمرار في متابعة إطار يوفر لها الدعم الضروري لضمان التخلص من المرض وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف ذات الصلة.

أخيراً، فإن القضايا الأخرى التي أثيرت في تقرير الأمين العام ذات اهتمام كبير لنيجيريا، وهي إما عولجت في اجتماعات اللجنة أو أنها ستعالج في اجتماعات مناسبة بغية توضيح أهميتها والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لتطبيقها بكفاءة وبطريقة منظمة.

السيد كاغندا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لجمهورية تنزانيا المتحدة أن تخاطب الجمعية في هذا اليوم المهم لأفريقيا – يوم نحتفل فيه لا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي فحسب، بل نحتفل أيضاً بذكرى مرور عشر سنوات على إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا باسم أفريقيا والبيان الذي أدلى به ممثل الصين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.36).

لقد حققت أفريقيا مكاسب هامة في تعزيز الحوكمة. وتبذل الجهود لتشجيع وتعزيز المزيد من الحكم الرشيد من خلال آلية استعراض الأقران والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وبالمثل، فإن العديد من البلدان الأفريقية تسير الآن على نهج الديمقراطية وسيادة القانون، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في مجال الإدارة العامة. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل زيادة المكاسب التي تحققت في ذلك المجال.

وما تزال أفريقيا تواجه طائفة من التحديات، وبعضها مزمن. وتعاني بعض المناطق في القارة صراعات طويلة الأمد، وما تزال تودي بحياة الآلاف، وتؤدي إلى تشريد الملايين من الأشخاص وتعيق التنمية. غير أننا لا ريب نشهد الآن على نحو مطرد النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الحلول الأفريقية لتلك التحديات الأفريقية. ونحن ملتزمون بالقضاء على الصراعات في القارة عبر التصدي للأسباب الكامنة وراءها.

وتأتي جمهورية تنزانيا المتحدة بين ٣١ بلدا من البلدان التي انضمت طوعا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وعليه، فقد تعهدنا بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحمايتهما عن طريق وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحوكمة القائمة على أساسا المشاركة. وقدمنا تقارير دورية إلى الآلية. ويسجل تقريرنا القطري الأول الذي صدر في وقت سابق من هذا العام، تقدما ملحوظا في الحكم الديمقراطي والإدارة الاقتصادية. ويلاحظ التقرير أيضا التحديات القائمة فيما

يتعلق بتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية شاملة للجميع، تقوم على قاعدة عريضة ومراعية لمصالح الفقراء. والتزمت الحكومة أيضا ببرنامج للعمل الوطني بوصفها سبيلا إلى تنفيذ توصيات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وتتمثل مهمتنا الرئيسية في بذل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة بين الشباب، فضلا عن تعزيز التنمية التحوّلية. ونحن واثقون بقدرتنا على تحقيق النجاح. ونعوّل أثناء القيام بذلك على جميع الجهات الاجتماعية الفاعلة والشركاء الإنمائيين بروح من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، فإننا نذكر أن الزراعة تمثّل العمود الفقري لمعظم البلدان الأفريقية، بما في ذلك بلدي تترانيا، حيث يعتمد حوالي ٧٠ في المائة من السكان على الزراعة لكسب قوتهم. وفي ذلك الصدد، تعهدت العديد من الحكومات بزيادة الاستثمار في الزراعة بغية زيادة إنتاجية المحاصيل وتحقيق الأمن الغذائي في نهاية المطاف. وتخصص حكومة بلدي ما يقرب من ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، علاوة على إطلاق العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ذلك القطاع، مع الاستفادة الكاملة من المناخ المواتي للاستثمار في البلد.

وتمثل الملاريا أحد التحديات الأخرى في أفريقيا. فقد شهدنا منذ عام ٢٠٠١، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول بشأن الملاريا في أفريقيا (القرار ٥٥/٢٨٤) تعزيز الالتزام السياسي والاهتمام العالمي بالكفاح ضد الملاريا. وقد تمكن ما لا يقل عن ١١ بلدا في أفريقيا و ٣٢ بلدا خارج أفريقيا تتوطن فيها الملاريا من تخفيض عدد الإصابات المؤكدة بالملاريا بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة. وبذلك تمكنت تلك البلدان من إنقاذ أرواح مئات الآلاف من الأشخاص.

وعلى الرغم من أن الملاريا مرض يمكن الوقاية منه ومعالجته تماما، ما يزال العديد من الأشخاص يعانون ويموتون بسببها. وبطبيعة الحال، فحين يتوفى ١٠٠ شخص نتيجة لوقوع الحوادث أو الحروب فإننا نشعر بالصدمة. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن هذا المرض قد أودى في عام ٢٠١٠ وحده بحياة ما يقدر بحوالي ٦٦٠ ٠٠٠ شخص. ولا تزال الملاريا تمثل في تترانيا أحد الأسباب الرئيسية وراء زيارات المرضى المقيمين في المستشفيات وإلى العيادات الخارجية على حد سواء. وتتراوح نسبة المرضى المصابين بالملاريا بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من جميع الزيارات إلى العيادات الخارجية. وهي من بين الأمراض الفتاكة الرئيسية التي تؤدي إلى وفيات الأطفال والحوامل بشكل يومي.

وما تزال مكافحة الملاريا تمثل حالة طوارئ عالمية، ولا سيما في أفريقيا. وللتدخلات المتعلقة بمكافحة الملاريا أثر إيجابي عام على معدلات وفيات الأطفال والأمهات، ويمكن أن تساعد أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – وخصوصا الهدفين ٤ و ٥ بشأن الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم على التوالي بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك السبب فقد نفّذت حكومة بلدي العديد من التدخلات الرامية إلى التصدي للمرض.

ونجح بلدي أيضا في الحد من انتشار الملاريا بين الأطفال بنسبة ٤٤ في المائة بين الأعوام ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٢. وخفّضت الوفيات بسبب الملاريا في زنجبار إلى معدل الصفر تقريبا. ويكمن التحدي الرئيسي الذي نواجهه في زنجبار في الحفاظ على ذلك الإنجاز. وفيما يتعلق بالبر التترانى، فإننا نكرر الدروس المستفادة من جزيرة زنجبار، وهي تحديدا: الرش الموضعي في مواقع تكاثر الملاريا، وتوفير الناموسيات المعالجة

بالمبيد الحشري في الأجل الطويل لكل سرير، وعلاج المصابين بالملاريا، فضلا عن المراقبة والإشراف من أجل منع عودة ظهور الوباء.

ومن ناحية أخرى، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج شامل وباهظ التكلفة بهدف التصدي لمسألة الوصول إلى الرعاية الصحية. وسيكفل البرنامج وجود مستوصف في كل قرية، ومركز للرعاية الصحية في كل حي أحياء المدن. ومن المؤكد أن هذا البرنامج سيؤدي دورا هاما للغاية في نجاح جهودنا الرامية إلى مكافحة الملاريا، نظرا لأنه يكفل إجراءات التشخيص والعلاج الفوريين. وسنكون بحاجة إلى الشراكات وتقديم الدعم من قبل المجتمع الدولي في ذلك المسعى. ونشكر شركاءنا الثنائيين ومتعددي الأطراف الذين وفروا لنا الدعم المالي والتقني. وندعوهم إلى مواصلة دعمهم لإكمال جهود الحكومة في تنفيذ استراتيجية مكافحة الملاريا والقضاء عليها في تنزانيا.

ويتمثل التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في تكثيف جهوده والتزاماته من أجل تفادي خسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن، ومن أجل المضي قدما نحو تحقيق المزيد من التقدم في التدخلات المستدامة. وقد وضعت العديد من الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الملاريا. ونثني في ذلك الصدد، على العمل الذي يقوم به تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، تحقيقا لتلك الغاية.

وقد أدركنا أيضا أنه ليس بوسع الاستراتيجيات الحالية وحدها أن تحقق الهدف المتمثل في القضاء على المرض. ونواجه أيضا خطر ضعف فعالية جهود مكافحة المرض نظرا لتمكّن الطفيليات وناموس الأنوفيليس من مقاومة العقاقير والمبيدات الحشرية على التوالي. ولذلك السبب، أطلقنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر إطار العمل المتعدد القطاعات لمكافحة الملاريا. ويقترح إطار العمل إحراز تقدم على نطاق واسع في مجال التنمية البشرية، واتخاذ مزيد من الإجراءات المشتركة من قبل الوزارات العامة والقطاعية على مستوى القرية. وندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود الشاملة على نطاق واسع.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنرحب باختيار الأمين العام الملاريا أولوية لخطة عمله الخمسية التي تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. ونرى أن من شأن الالتزام أن يؤدي إلى تعزيز الشراكات الجديدة وتحسين القائم منها، بهدف الارتقاء بمستوى التدخلات ذات الأثر الفعال، والحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا.

وفي الختام، أود أن أحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على العمل على نحو أوثق وأكثر نشاطا مع الاتحاد الأفريقي في سياق السعي إلى حل الصراعات المتبقية وتوطيد السلام والأمن في أفريقيا. ويتعين علينا العمل معا لضمان الإبقاء على مكافحة الملاريا والقضاء عليها بين الأولويات الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب علينا أيضا كفالة مواصلة الاهتمام والتركيز على تعزيز النظم الصحية وتنمية القدرات البشرية من أجل تمكين البلدان التي تتوطن فيها الملاريا من تحسين استجابتها الشاملة لتلك التحديات.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على شعارنا الوطني فيما يتعلق بالملاريا ”لا قبول للملاريا بيننا: فلنوحد جهودنا من أجل القضاء عليها “

السيد غومينداي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة منذ أن تولى الرئيس منصبه بصفته رئيسا للجمعية العامة، أود أن أبدأ بالإعراب عن أحر التهاني له، ولجميع أعضاء المكتب على انتخابهم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

وأود أن أكرر الالتزام الذي أبداه فخامة الرئيس أرماندو غيبوزا في المناقشة العامة (انظر A/68/PV.5) بتقديم كل ما لدينا من الدعم لرئيس الجمعية العامة، بغية إنجاح هذه الدورة. وتؤيد موزامبيق البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

تنعقد هذه المناقشة المشتركة في ظل الزخم الناتج عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الاتحاد الأفريقي – احتفال أكد من جديد مبادئ وقيم عموم – أفريقيا والنهضة الأفريقية. وكانت سنة الاحتفال بالإنجازات التي حققتها أفريقيا، وإعادة تأكيد عزمها على الوفاء برؤية التقدم الاجتماعي لشعوب أفريقيا من خلال الحكم الديمقراطي والتحرر الاقتصادي. لذلك، من المستحب الاحتفال بهذه اللحظة التاريخية في جو من السلام الذي يتيح لنا أن نركز اهتمامنا على أهدافنا الإنمائية. هذا هو طموحنا الذي سنواصل السعي لتحقيقه بعزم.

وفي هذا الصدد،، أرحب بتقريرَي الأمين العام قيد النظر (A/68/220 و A/68/222)، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لجهوده الدؤوبة في سبيل تعزيز التزام الأمم المتحدة بدعم خطة أفريقيا لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وأود أيضا أن أشيد بالمستشار الخاص لشؤون أفريقيا على استمرار مشاركته في توليد الدعم الفعال لأفريقيا، والقيام بمختلف المبادرات التي احتفلت بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، دخلت أفريقيا في عملية التحول إلى الديمقراطية، وهي في جوهرها اعتراف بأن السلام والاستقرار لا يمكن إدامتهما إلاّ في مجتمع شمولي. ونتيجة لذلك، وفي هذه المرحلة المبكرة من ديمقراطياتنا، فإن الخطوات التي اتخذت لتحديث النظام القضائي، وتعزيز دور مجتمعنا المدني وثقافة سيادة القانون في أفريقيا هي إشارة واضحة وإيجابية إلى أننا نسير في الواقع على الطريق الصحيح.

وموزامبيق المدفوعة بهذا الإيمان وبالرغبة في تحقيق السلام، شرعت عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤ في عملية التحول الديمقراطي التي تشمل استعراضا لدستورها، أولا من أجل الأخذ بالمبادئ الأساسية لممارسة الديمقراطية المتعددة الأحزاب – أي ديمقراطية سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية –، وثانيا، من أجل إعادة تأكيد تلك المبادئ الديمقراطية وترسيخها. وتحقيقا لهذا المسعى، أثبتت مشاركة المواطنين في جميع مجالات الحياة أنها أداة تمكينية للحوكمة الشاملة. والسماح للشعب بالإعراب عن صوته أمر أساسي في المجتمع الديمقراطي، لأنه يتيح للشعب أن يكون مشاركا واعيا في عملية التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن اللامركزية وانتقال المسؤولية المتعلقة بعمليات صنع القرار يساهمان بلا شك في تعزيز الاندماج الاجتماعي، ومن ثم في توطيد الديمقراطية ومنع نشوب الصراعات. وبالمثل، إن تعزيز آليات النزاهة والشفافية لضمان توزيع الموارد توزيعا عادلا، من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، ومياه الشرب النقية، وفرص العمل، يضيف إلى هذه الأهداف النبيلة.

وشرعت موزامبيق، كجزء من خطتها الانمائية، في تطبيق عملية اللامركزية وانتقال المسؤولية المتعلقة بصنع القرار، وهي العملية التي تسعى إلى كفالة دور أكثر شمولية وتشاركية لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأت الحكومة، ضمن تدابير أخرى، المجلس الاستشاري المعني بالمحافظات، وهو مؤسسة تؤدي خلاله المجتمعات المحلية دورا حاسما في الحكم. وبغية زيادة

تمكين المجتمعات المحلية، أنشأت الحكومة أيضا الصندوق السنوي للتنمية المحلية، المعروف بصندوق الملايين السبعة، لتمويل إنتاج الأغذية والمبادرات التي تنطوي على إمكانات توليد فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية. ولا يدير تلك المبادرات إلاّ المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، فقد وطدنا سيادة القانون، وعززنا التنمية، وأقمنا مجتمعات محلية أكثر تمكينا في المجالين السياسي والاقتصادي.

ومع ظهور الديمقراطية المتعددة الأحزاب، أصبح إجراء انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب جزءا من التزامنا بالحكم الرشيد وسيادة القانون. والمؤسف أن إحراز تقدم في هذا المجال يواجه صعوبة ليس بسبب آفتَي الفقر والمرض فحسب، الأمر الذي يزال مع الأسف يؤثر على جزء كبير من سكاننا، ولكن أيضا بسبب وقوع الحوادث التي تؤدي إلى العرقلة بطبيعتها، وتطاول البلدان التي تمر بحالات ما بعد الصراع. وقد أثبتت تجربتنا أن الحوار السياسي والمؤسسات والعمليات الديمقراطية القوية تمثل الحل الأكثر استدامة لعدم الاستقرار السياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، سوف نواصل استخدام الحوار كوسيلة لتعزيز ثقافة الديمقراطية التي تنضوي تحتها القوى السياسية، بغية أن تتوافق مع المبادئ والقواعد الديمقراطية. كذلك نكرر التزامنا ببناء مؤسسات جديرة بالثقة يمكنها أن تواجه، على النحو الكافي، الصعوبات الناجمة عن الحكم الديمقراطي في سياق العمل الخاص بنا.

بالإضافة إلى ذلك، سوف نستمر في الاعتماد على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل مواجهة التحديات التي تسببها السياسات العامة، مع الاستفادة من حوارها البنّاء والشامل مع جميع أصحاب المصلحة. وهي، دون شك، أداة أخرى لبناء الثقة وإعادة التأكيد على التزامنا الوطني بالقيم والمبادئ المتعلقة بالإدارة السياسية والاقتصادية.

إن الحكم الرشيد يتطلب احترام حقوق الإنسان الأساسية، من الحقوق المدنية والسياسية، إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلى الحقوق الثقافية – وجميعها حقوق غير قابلة للتصرف وهي تنضوي ضمن أهدافنا الشاملة التي تتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وفيما نقترب من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، فإن تفاوت التقدم المحرز في بلوغ تلك الأهداف، وبخاصة في أفريقيا، يتطلب تكريس اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا. لذلك، ينبغي أن نعزز الزخم المتولد عن عقد دحر الملاريا، وأن نوجه جهودنا نحو التدابير التي تذهب إلى أبعد من الوقاية من الملاريا. ولا تزال الملاريا تشكل تحديا كبيرا لجهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن لها تأثيرا مباشرا على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر على أكثر الفئات ضعفا، لا سيما الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والنساء الحوامل، والمجموعات المحرومة اجتماعيا، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وبغية التصدي لآفة الملاريا، فضلا عن التحديات الأخرى التي تواجه أفريقيا، تتصف إقامة الشراكات بأهمية قصوى. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة الصادرة عن الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين، إلى مواصلة تعزيز دعمهم للتعاون مع أفريقيا.

وأود أن اختتم كلامي بالتشديد على أننا واثقون من أن انخراط أفريقيا، إلى جانب التزام الشركاء، مثل مجموعة ال ٢٠، ومجموعة الثمانية، والبرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، وغيرها، لدعم جهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يتيح لنا التطلع إلى مستقبل أفريقيا بمزيد من الأمل والتفاؤل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذه البنود.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، وفي البند ١٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.